

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة السادسة

نيروبي، 26 شباط/فبراير - 1 آذار/مارس 2024

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 12/5 بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات

تقرير المديرية التنفيذية

أولاً - مقدمة

1- يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 12/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات. وفي الفقرة 2 من القرار 12/5، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تعقد، رهناً بتوافر الموارد، مشاورات إقليمية حكومية دولية شفافه وشاملة، بما في ذلك مع المنظمات الدولية ذات الصلة والاتفاقات البيئية الإقليمية والمتعددة الأطراف، على أن يؤدي أصحاب المصلحة المعنيون دور المراقبين، لإثراء اجتماع حكومي دولي عالمي، بهدف وضع مقترحات غير إلزامية لتعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات طوال كامل دورتها، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الفقرة 3 من القرار، قررت جمعية البيئة أن تقوم المشاورات الإقليمية بتقييم الأنشطة القائمة، وتحديد فرص تعزيز التعاون الدولي، وتحديد السبل الممكنة للمضي قدماً لكي تنظر فيها الجمعية في دورتها السادسة، حسب الاقتضاء.

2- وفي الفقرة 4 من القرار 12/5، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تعزز، من خلال قاعدة بيانات الموارد العالمية - جنيف، المعارف العلمية والتقنية والسياساتية فيما يتعلق بالرمال، ودعم السياسات والإجراءات العالمية المتعلقة باستخراجها واستخدامها بطريقة سليمة بيئياً.

3- وفي الفقرة 5 من القرار 12/5، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تعد، رهناً بتوافر الموارد، وبمشاركة أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والمنظمات وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، ومع مراعاة إطلاق المعيار العالمي للصناعة بشأن إدارة المخلفات، تقريراً عن الفجوات في المعارف فيما يتعلق بالجوانب البيئية لإدارة المخلفات.

4- وفي الفقرة 6 من القرار 12/5، طلبت جمعية البيئة إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إليها في دورتها السادسة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بما في ذلك من خلال تقرير موجز عن المشاورات لكي تنظر فيه الجمعية في تلك الدورة.

5- وتوخيّاً للوضوح، يشار في الفروع التالية إلى المشاورات الإقليمية الحكومية الدولية باسم "المشاورات الإقليمية"، ويشار إلى الاجتماع الحكومي الدولي العالمي باسم "الاجتماع العالمي"، ويشار إلى عملية التشاور الحكومية الدولية برمتها (الاجتماعات الإقليمية والعالمية) باسم "العملية الحكومية الدولية".

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 12/5

ألف- العملية الحكومية الدولية بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات

6- في تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء إلى تعيين جهات اتصال للعملية الحكومية الدولية للقرار 12/5، ونتج عن ذلك تعيين 115 جهة اتصال وطنية⁽¹⁾.

7- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، ووفقاً للفقرتين 2 و3 من القرار 12/5، عينت رئيسة الدورة السادسة لجمعية البيئة، ليلي بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة في المغرب، رئيستين مشاركتين للعملية الحكومية الدولية: سقلين سيدا، المفوضة السامية والممثلة الدائمة لباكستان لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومارتين رون-بروسار، نائبة رئيس شعبة الشؤون الدولية في المكتب الاتحادي لشؤون البيئة في سويسرا.

8- وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة صفحة شبكية مخصصة لجميع المعلومات والموارد ذات الصلة بالعملية الحكومية الدولية للقرار 12/5⁽²⁾.

9- وبتوجيه من الرئيستين المشاركتين، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وثيقة معلومات أساسية لإثراء المشاورات الإقليمية⁽³⁾، نُشرت في آذار/مارس 2023. وحددت الوثيقة الاتجاهات العالمية للجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات، واستعرضت الأنشطة القائمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، استناداً إلى المنتجات المعرفية التي طُورت أثناء تنفيذ قرار جمعية البيئة 19/4 بشأن إدارة الموارد المعدنية.

10- ونظمت الرئيستان المشاركتان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة من الإحاطات الافتراضية (انظر الجدول 1) لدعم الاستعداد، وزيادة الوعي وتشجيع مشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع مراحل العملية الحكومية الدولية.

(1) يمكن الاطلاع على قائمة جهات الاتصال الوطنية على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/guidance/list-unea-resolution-512-national-focal-points-0>.

(2) انظر <https://www.greenpolicyplatform.org/initiatives/environmental-aspects-minerals-and-metals-management>.

(3) متاحة على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/guidance/background-document-guide-intergovernmental-regional-consultations-unea-512>.

الجدول 1 الإحاطات الإعلامية الافتراضية

الجهة المستهدفة	التاريخ	مجال التركيز
جهات الاتصال الوطنية وأعضاء لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة	14 شباط/فبراير 2023 27 آذار/مارس 19 نيسان/أبريل 9 حزيران/يونيه 2023	عرض عام للقرار 12/5 وخطة التنفيذ المقترحة عرض عام لوثيقة المعلومات الأساسية والمشاورات بشأن الأهداف المقترحة وجدول الأعمال المقترح لكل مشاورات إقليمية والاجتماع العالمي
البعثات التي تتخذ من جنيف مقراً لها وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني والصناعة والأوساط الأكاديمية	28 شباط/فبراير 23 آب/أغسطس 2023	معلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية للمشاورات الإقليمية والاجتماع العالمي
فريق إدارة البيئة (كيانات الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف)	30 آب/أغسطس 2023	حوار الترابط بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات لإيجاد أوجه تآزر بين مسارات العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة

11- وعقدت خمس مشاورات إقليمية مدة كل منها يومان بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2023، في شكل هجين (انظر الجدول 2).

الجدول 2 المشاورات الإقليمية

الدول المشاركة	المكان	التاريخ
دول أوروبا الشرقية ^(أ)	جنيف	24-25 نيسان/أبريل 2023
دول أوروبا الغربية ودول أخرى ^(ب)	باريس	27-28 نيسان/أبريل 2023
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ^(ج)	سانتياغو	17-18 أيار/مايو 2023
دول آسيا والمحيط الهادئ ^(د)	بانكوك	15-16 حزيران/يونيه 2023
الدول الأفريقية ^(هـ)	داكار	5-6 تموز/يوليه 2023

(أ) انظر التقرير الموجز على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/EEG-Report-FINAL.pdf>

(ب) انظر التقرير الموجز على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/WEQG-Report-FINAL.pdf>

(ج) انظر التقرير الموجز على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/GRULAC-Report.pdf>

(د) انظر التقرير الموجز على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/Asian-Pacific-Group-Report-V3.pdf>

(هـ) انظر التقرير الموجز على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/African-Group-Report-V3.pdf>

12- ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة جميع المشاورات الإقليمية. علاوةً على ذلك، استضافت حكومة شيلي المشاورات الإقليمية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واستضافت حكومة السنغال المشاورات الإقليمية للدول الأفريقية. وشارك ما مجموعه 79 دولة عضواً و16 مراقباً معتمداً ومنظمة دولية أخرى في المشاورات الإقليمية الحكومية الدولية الخمس، حيث تبادلَت الدول الأعضاء المعلومات عن الممارسات والمبادرات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجهها، واستكشفت مجالات تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى تحسين الاستدامة البيئية لدورات الفلزات والمعادن. وأدت كل مشاورات إقليمية إلى تحديد عدة مقترحات غير الزامية، مدعومة بأعداد متفاوتة من البلدان، لمواصلة النظر فيها في الاجتماع العالمي.

13- ودعيت الدول الأعضاء والمنظمات المعتمدة أيضاً إلى تقديم تقارير خطية بحلول 31 تموز/يوليه 2023، إضافةً إلى المساهمات الشفوية في المشاورات الإقليمية أو بدلاً منها. وورد ما مجموعه 30 تقريراً خطياً، منها 21 تقريراً من الدول الأعضاء⁽⁴⁾ وتسعة تقارير من منظمات مراقبة⁽⁵⁾، ونشرت على الإنترنت قبل انعقاد الاجتماع العالمي.

14- ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقة معلومات أساسية⁽⁶⁾ للاجتماع العالمي بتوجيه من الرئيسين المشاركين. ولخصت الورقة عملية المشاورات الإقليمية وحللت نتائجها. وقدم 24 مقترحاً غير إلزامي للمناقشة في الاجتماع العالمي، في إطار ثلاث مجموعات مواضيعية: السياسات والأدوات، وجوانب سلسلة القيمة، ومنصات التعاون الدولي.

15- وعقد الاجتماع العالمي يومي 7 و8 أيلول/سبتمبر 2023 في جنيف، في شكل هجين، بمشاركة 99 دولة عضواً و60 مراقباً ومنظمة معتمدة⁽⁷⁾. وقدم إلى المشاركين موجز من كل مشاورات إقليمية. وناقش فريق تقني وجهات نظر المستثمرين والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ونوقشت مختلف المقترحات غير الإلزامية في أفرقة عمل فرعية غير رسمية وفي جلسة عامة، مع توفير الترجمة الشفوية بجميع لغات الأمم المتحدة، بهدف تبسيطها وصلها واستكمالها. وشملت المقترحات ما يلي:

(أ) **التقييم العالمي للصكوك والمعايير القائمة** - اقترح جمع وتقييم الصكوك والمعايير القائمة في القطاعين الخاص والعام. وسيجري هذا العمل بالتعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، استناداً إلى الأعمال السابقة في هذا المجال. واعتبر الكثيرون التقييم شرطاً مسبقاً للعمل في المستقبل، بما في ذلك النظر في كيفية ارتباط حالة المعارف بالمقترحات الأخرى غير الإلزامية؛

(ب) **بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا** - كان هناك اتفاق عام على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم المالي ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية، وعلى إمكانية الاستفادة من المعرفة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك عبر المناطق. وأبرزت الدول الأعضاء الحاجة إلى الدعم أو العمل لتلبية الاحتياجات والظروف المحلية ومراعاة القدرات والأطر الوطنية. كما تم التأكيد مراراً وتكراراً طوال الاجتماع على ضرورة تجنب الازدواجية مع الكيانات والصكوك والمبادرات الأخرى؛

(4) يمكن الاطلاع على تجميع للتقارير الواردة من الدول الأعضاء على الرابط:

https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/Member%20States_merged.pdf

(5) يمكن الاطلاع على تجميع للتقارير الواردة من المراقبين على الرابط:

https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/Accredited%20organisations_merged.pdf

(6) متاحة على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/guidance/background-document-guide-global-intergovernmental-meeting-unea-512-1>

[intergovernmental-meeting-unea-512-1](https://www.greenpolicyplatform.org/guidance/background-document-guide-global-intergovernmental-meeting-unea-512-1)

(7) يرد ملخص للاجتماع ونتائجه في تقرير الرئيسين المشاركين، متاح على الرابط:

<https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/tools/UNEA%205.12%20co-chairs%20summary%20report%20-%20advance.pdf>

(ج) **تعزيز التعاون الدولي** - تتعلق المقترحات بشأن هذا الموضوع بتعزيز التأزر والتعاون بين المنظمات الدولية، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة؛

(د) **فريق عمل تقني/مفتوح العضوية** - أبدى المشاركون في الاجتماع العالمي اهتماماً شديداً بوجود منصة لدعم التبادل المستمر للمعارف بين النظراء فيما بين جهات الاتصال الوطنية، وبالكيفية التي يمكن بها لمثل هذه المنصة أن تساعد في النهوض بالحوار، والتمكين من زيادة الصقل، وحفز العمل المحدد في إطار مختلف المقترحات غير الإلزامية.

16- وحددت العملية الحكومية الدولية عدداً كبيراً من الأطر والمبادرات والمعايير والسياسات القائمة التي تنطبق على دورة المعادن والفلزات. وأشار المشاركون أيضاً إلى مجموعة المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يتصل عملها بنطاق قرار جمعية البيئة 12/5، وحددوا أكثر من 30 مثلاً.

17- وأبرزت العملية الحكومية الدولية، بما في ذلك في مقترح غير إلزامي، الحاجة إلى تعزيز المنظمات الحكومية الدولية لتعاونها وتبادلها للمعلومات من أجل تحديد الروابط، وتجنب ازدواجية الجهود، وتزويد الدول الأعضاء بنهج أكثر انساقاً وتبسيطاً لتعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات طوال كامل دورتها.

باء - تعزيز المعارف المتعلقة باستخراج الرمال واستخدامها بطريقة سليمة بيئياً

18- في 26 نيسان/أبريل 2022، أصدرت قاعدة بيانات الموارد العالمية تقرير الرمال والاستدامة: 10 توصيات/استراتيجية لتجنب أزمة. ويعزز التقرير الأبعاد العلمية والتقنية والسياساتية لقضايا الرمال والاستدامة، ويسلط الضوء على التأثير الحالي للاستخراج والاستخدام (سوء) الإدارة ويوصي بإجراءات لتلبية احتياجات الاستدامة البيئية إلى جانب اعتبارات العدالة والإنصاف والاعتبارات التقنية والاقتصادية والسياسية. واجتنب الإصدار اهتماماً إعلامياً كبيراً، حيث وصل إلى ما يقرب من 1 مليار شخص. وعرضت نتائج التقرير أيضاً في 20 حدثاً دولياً وفي المشاورات الإقليمية الخمس.

19- وإسهاماً من قاعدة بيانات الموارد العالمية في جنيف ومنظمة مراقبة الصيد العالمية وشركاء آخرون في تنفيذ الفقرة 4 من القرار 12/5، أطلقت في أيلول/سبتمبر 2023 منصة مراقبة الرمال البحرية، وهي أول منصة بيانات عامة في العالم تتعقب وترصد أنشطة التجريف في البيئة البحرية في جميع أنحاء العالم باستخدام إشارات السفن وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وقدمت هذه المنصة تقديرات هي الأولى من نوعها في العالم تتراوح بين 6,4 و16 غيغا طن/سنة للرواسب المجروفة في البيئة البحرية والساحلية. وتهدف المنصة إلى رفع مستوى الوعي ودعم المبادرات التي تهدف إلى الحد من التأثير البيئي للرمال وتحسين استدامتها.

20- وتضمنت المشاورات الإقليمية التي عقدت بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2023 بنداً في جدول الأعمال مخصصاً لمناقشات تقنية بشأن الرمال والاستدامة، مما أدى إلى اقتراح غير إلزامي لمرصد عالمي للرمال. وأعدت عدة دول أعضاء وقاعدة بيانات الموارد العالمية في جنيف مذكرة مفاهيمية للمرصد العالمي للرمال⁽⁸⁾ في تموز/يوليه 2023 خلال حلقة عمل.

جيم - الفجوات المعرفية فيما يتعلق بالجوانب البيئية لإدارة مخلفات المناجم

21- أسهمت الدول الأعضاء والمراقبون المعتمدون لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمجموعة من الآراء والخبرات شفوياً ومن خلال تقارير خطية طوال العملية الحكومية الدولية الموصوفة في القسم ألف أعلاه. وشملت

(8) متاحة على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/guidance/concept-note-global-sand-observatory>.

المشاورات الإقليمية ببدأً في جدول الأعمال مكرساً لإجراء مناقشة تقنية لإدارة المخلفات، حيث قُدم أكثر من 150 تعليقاً من الدول الأعضاء والمراقبين، بما في ذلك أمانات اللجان الاقتصادية الإقليمية والاتفاقات البيئية الإقليمية.

22- وقد أعد التقرير بشأن الفجوات المعرفية فيما يتعلق بالجوانب البيئية لإدارة المخلفات، المطلوب في الفقرة 5 من القرار 12/5، باستخدام المعلومات التي جمعت أثناء العملية الحكومية الدولية ومن خلال استعراض الأدبيات المكتوبة، وكذلك من خلال استعراضات الخبراء التقنية. واسترشد التقرير أيضاً بعملية الاستعراض العالمي المستقل للمخلفات وبعملية المعيار الصناعي العالمي بشأن إدارة المخلفات التي بدأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه. وسيتاح التقرير لجمعية البيئة في دورتها السادسة بوصفه وثيقة إعلامية UNEP/EA.6/INF/8.

ثالثاً- الدروس المستفادة

ألف- العملية الحكومية الدولية بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات

23- أبرزت العملية الحكومية الدولية المضطلع بها عملاً بالقرار 12/5 عدم تجانس الممارسات والخبرات داخل المناطق وفيما بينها. وحددت الدول الأعضاء بعض القواسم المشتركة في التحديات التي تواجهها وفي الممارسات الجيدة، حيث قدمت هذه الممارسات بعض الإمكانات للتكرار والتوسع. ويرد موجز للتحديات والممارسات الجيدة في التقارير الموجزة للمشاورات الإقليمية⁽⁹⁾ وفي وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدت للاجتماع العالمي⁽¹⁰⁾. وهناك حاجة مستمرة لأن يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة منصة محايدة تمكن من إجراء حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات طوال كامل دورتها، بما يتماشى مع خطة عام 2030. وأخيراً، هناك حاجة إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها مبادرة الأمين العام بشأن المعادن الحيوية لنقل الطاقة، والتي يرد وصفها بمزيد من التفصيل في الجزء الرابع من هذا التقرير، والعمل التعاوني الذي بدأت كيانات الأمم المتحدة في عام 2023.

24- وخلال المشاورات الإقليمية، لوحظ مراراً التقاطع بين الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات وحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية وتغير المناخ. وتضمنت المسائل الشاملة الأخرى التي حُددت ما يلي: أهمية تبادل المعارف والخبرات فيما بين الدول الأعضاء؛ والحاجة إلى أن تكون المبادرات الدولية قابلة للتكيف على المستوى الوطني لمراعاة الظروف المحلية المحددة؛ وأهمية المشاركة الهادفة للمجتمع وأصحاب المصلحة والشفافية عبر الدورة الكاملة للمعادن والفلزات.

25- ومكنت العملية الحكومية الدولية من تبادل الأفكار والخبرات وولدت معارف قيمة بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالاستدامة البيئية للتعددين والمعادن طوال كامل دورتها. وأتاح الاجتماع العالمي فرصة لإجراء مزيد من المناقشات وتحديد الأولويات وصقل المقترحات غير الإلزامية؛ ويرد موجز للنتائج والتوصيات الناتجة عن ذلك في الجزء الرابع من هذا التقرير. إن المقترحات غير الإلزامية الناشئة عن هذه العملية لا تمثل بالضرورة توافقاً في الآراء ويقصد بها أن تتظر فيها جمعية البيئة في اجتماعها السادس.

26- وأثناء تنفيذ القرار 12/5، أقر العديد من المشاركين في العملية الحكومية الدولية بأنه يمكن القيام بدور إيجابي وبناء على المدى الطويل من خلال تسخير زخم وخبرة جهات الاتصال الوطنية المعنية لأغراض العملية الحكومية الدولية.

(9) انظر الملاحظات على الجدول 2 من هذا التقرير.

(10) متاحة على الرابط: <https://www.greenpolicyplatform.org/guidance/background-document-guide-global-intergovernmental-meeting-unea-512-1>

باء - تعزيز المعارف المتعلقة باستخراج الرمال واستخدامها

27- قدمت المشاورات الإقليمية رؤى قيمة فيما يتعلق باستخراج الرمال واستخدامها. وقد أصبحت هذه المسألة مهمة لجميع البلدان والمناطق، مدفوعة بالنمو السكاني والهجرة من الريف إلى الحضر والضغط لتطوير هياكل أساسية مثل الطرق والمباني العامة والسدود. وأشارت المشاورات الإقليمية إلى أن الوكالات الإنمائية لا تكفل التوريد المستدام لمواد البناء المستخدمة في المشاريع التي تمويلها. والقطاع غير الرسمي هو لاعب رئيسي في إمدادات الرمال على مستوى العالم ويجب دمج في أي أنشطة دعم.

جيم - الفجوات المعرفية فيما يتعلق بالجوانب البيئية لإدارة مخلفات المناجم

28- خلال العملية الحكومية الدولية للقرار 12/5، أقرت الدول الأعضاء وأيدت العمل الجاري الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه لتعزيز معيار الصناعة العالمي بشأن إدارة المخلفات وإنشاء المعهد العالمي المستقل لإدارة المخلفات (مع التركيز على مراجعة تنفيذ المعيار الصناعي العالمي بشأن إدارة المخلفات).

29- ويبين التقرير عن الفجوات المعرفية فيما يتعلق بالجوانب البيئية لإدارة المخلفات⁽¹¹⁾ الذي جرى تجميعه عملاً بالفقرة 5 من القرار 12/5 أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة نحو الإصلاح في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك مخاطر وفجوات فيما يتعلق بإدارة المخلفات الناتجة عن التعدين على نطاق واسع والتعدين الحرفي والضيق النطاق. ويسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى خفض كميات المخلفات بشكل كبير - على سبيل المثال، من خلال تقنيات الاستخراج المحسنة وإعادة معالجة المخلفات أو إعادة استخدامها - وكذلك الابتعاد عن الممارسات الأكثر خطورة مثل المخلفات الرطبة. وحيثما توجد معلومات، فإنها لا تصل بالضرورة إلى واضعي السياسات والمنظمين المعنيين.

30- وتبين الدروس المستفادة حتى الآن من تقرير الفجوات المعرفية المتعلقة بالمخلفات ومن العملية الحكومية الدولية للقرار 12/5، أن هناك حاجة محتملة إلى ما يلي:

(أ) أن تواصل قاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال استضافة البوابة العالمية للمخلفات والبناء عليها، بالتعاون الوثيق مع المعهد العالمي لإدارة المخلفات، وأن تنظر في إدراج مرافق مغلقة وتصنيف مرافق المخلفات، بما في ذلك رسم خرائط مناطق السمية والمخاطر في الدول الأعضاء، من أجل تشجيع المشتغلين بالتعدين الخاضعين لولايتها القضائية على الكشف عن المعلومات ذات الصلة للبوابة؛

(ب) أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه لإنشاء المعهد العالمي المستقل الجديد لإدارة المخلفات، الذي يمكن أن يكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، فضلاً عن التدريب والدعم في مجال رصد ومراجعة مرافق المخلفات على الصعيد الوطني؛

(ج) أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع الشركاء ذوي الصلة ويعزز، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكيانات الأمم المتحدة مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، لدعم الحكومات في تحليل وإصلاح الفجوات في السياسات والتشريعات على المستوى الوطني لمعالجة إدارة المخلفات، بما في ذلك ما يتعلق بتعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق؛

(د) إجراء مزيد من البحوث في المسائل الناشئة والمسائل المثيرة للقلق، مثل (أ) الحد من مخلفات المناجم عن طريق تحسين استخراج المواد والتحول إلى استخدامات وممارسات بديلة؛ (ب) تحسين الإدارة المأمونة والسليمة بيئياً لمرافق المخلفات، وكذلك التخلص الآمن من مخلفات المناجم؛ (ج) الاتجار بالنفايات في سياق مخلفات المناجم؛ (د) الحوادث التكنولوجية الناجمة عن الأخطار الطبيعية؛ (هـ) أثر تغير المناخ على إدارة المخلفات.

رابعاً- التوصيات والإجراءات المقترحة اتخاذها

31- يسلط الاستعراض العام التالي الضوء على أهمية بعض الإجراءات لضمان التعدين المسؤول والاستخدام المستدام للمعادن والفلزات من أجل تحولات الاستدامة اللازمة:

(أ) دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاستخراج المسؤول والمدار بشكل جيد للمعادن الحيوية لانتقال الطاقة التي تدعم الوصول إلى صافي صفري بحلول عام 2050 دون تعريض الأهداف البيئية الأخرى للخطر. واستكشف تقرير الفريق الدولي المعني بالموارد المعنون *”إدارة الموارد المعدنية في القرن الحادي والعشرين: توجيه الصناعات الاستخراجية نحو التنمية المستدامة“* الإجراءات العملية لتحسين الهيكل الدولي لإدارة التعدين؛

(ب) وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ومن أجل تنسيق وزيادة التأثير على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، أنشأ الأمين العام في عام 2020 الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة. واعترافاً بالدور الأساسي الذي تؤديه المعادن والفلزات في دعم انتقال الطاقة اللازم للوفاء باتفاق باريس ونافذة 20 إلى 30 سنة للبلدان الغنية بالموارد من أجل الاستفادة من الفرصة لتسريع تحقيق التنمية المستدامة، يركز الفريق العامل على بناء الثقة والموثوقية والاستدامة وتقاسم المنافع في سلاسل الإمداد المعدنية الحالية اللازمة للانتقال الطاقوي، مع دعم تحويل سلاسل التوريد هذه لتسخير الفرص والقدرات لدعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل في البلدان المنتجة⁽¹²⁾. ويمثل هذا الجهد، المعروف بصورة رسمية أكثر بمبادرة الأمين العام بشأن تسخير المعادن الحيوية لانتقال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، فرصة كبيرة للبناء على العملية الحكومية الدولية للقرار 12/5 وتوسيع نطاق أثرها؛

(ج) وقد اتخذت جمعية البيئة إجراءات أولية بشأن الموارد المعدنية والفلزية من خلال قرارين: القرار 19/4 بشأن إدارة الموارد المعدنية، الذي طلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجمع معلومات عن الممارسات القائمة، والفجوات المعرفية، والنهج المتعلقة بالإدارة المستدامة للمعادن والموارد المعدنية؛ والقرار 12/5 بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات، الذي طلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنظيم مشاورات إقليمية حكومية دولية واجتماع عالمي لوضع مقترحات غير إلزامية لتعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات.

32- وقد ترغب جمعية البيئة في البناء على قراراتها السابقة والطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم توجيهات لتعزيز ومواءمة أطر السياسات المتعلقة بالتعدين المسؤول. ومن شأن هذا التنسيق أن يجمع بين العديد من المعايير والشهادات القائمة التي تستجيب لمقاييس مختلفة من أجل النهوض بالتعدين والتدوير المسؤولين على طول الدورة الكاملة للمعادن والفلزات، وأيضاً بعد الاستخراج، تحديد كيف يمكن لإعادة الاستخدام والاستعادة وإعادة التدوير وتقديم الخدمات أن تقلل من بصمة المواد وتزيد من الفرص الاقتصادية.

33- وقد ترغب جمعية البيئة أيضاً في النظر في أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، التعجيل بإحراز تقدم في عمل الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل الأعمال ذات الصلة التوجيه التقني ودعم قدرات البلدان النامية التي لديها معادن حيوية لانتقال الطاقة.

(12) انظر الأمم المتحدة، موجز للسياسات: تحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة (أيار/مايو 2021). متاح على الرابط https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_extractives.pdf.